أوجه الاتّفاق والافتراق بين عطف البيان والبدل

د . علي بن الحسن بن هاشم السرحاني
الأستاذ المشارك في كلية الآداب
جامعة الطائف - قسم اللغة العربية

المقدمة

.

الحمد لله ، المحمود على كُلّ حال ، المتفرّد بصفات الكمال والجلال ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، نبينا محمد بن عبدالله ، وعلى آله وصحبه ، خير صحب وأشرف آل، وبعد:

فقد عُني العلماء بتتبع أوجه المشابهة والاختلاف بين كثير من الأبواب والمباحث النحوية ، وأعملوا أفكارهم في تتبع هذه الأوجه ، وصرفوا الكثير من جهدهم ووقتهم في إبرازها ، ووصف دقائقها ، فذكروا من ذلك أوجه المفارقة والاتفاق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، وكذا ما وقع بينه وبين اسم المفعول من اتفاق واختلاف ، وما وقع بينه وبين الفعل ، ووازنوا بينه وبين المصدر ، وذكروا الفروق بين الفعل والمصدر، وأشاروا إلى ما بين الحال والتمييز من الاختلاف والمشابهة ، وقارنوا بين أفعل في التعجب والتفضيل ، فذكروا ما اتفقت فيه وما افترقت، وبيّنوا أوجه المشابهة والاختلاف بين الحال والمفعول به ، وغير ذلك مما يقف عليه قارئ الأشباه والنظائر في النحو للسيوطيّ – رحمه الله –!

وممّا اعتنوا به ما وقع بين التوابع في اللغة العربية من المشابهة والاختلاف، فقارنوا بين هذه التوابع وأبرزوا كثيرًا من أوجه الموافقة والمخالفة بينها، وذكروا الأوجه التي تجمع بين هذه التوابع عامّة ،وأبرزوا أوجه الاتفاق والاختلاف بينها ، وخصّوا بعضها بمزيد من الموازنة ، فذكروا من ذلك أوجه المفارقة والموافقة بين النعت والتوكيد ، وبينه وبين عطف البيان والبدل ، وأشاروا إلى ما بين عطف البيان والتوكيد من أوجه اتّفاق أو مخالفة ، وما وقع بين عطف البيان والبدل من التشابه والاختلاف، غير أنّ هذه العناية التي صرفوها – رحمهم الله – في تتبع ظاهرة المشابهة والاختلاف بين هذه الأبواب والمباحث لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات التي تميط اللثام عن نفائسها ، وتشرح غامضها وتجمع متفرّقها؛ إذ كثير من هذه الأوجه المذكورة لا تعدو أن تكون إشاراتٍ عابرة ومُثُلًا متفرّقة في بطون هذه الكتب في

غالب أمرها ، ولا ينفي هذا أنّ هناك من فصّل في بعضها ، إلّا أنه لايزال الأمر محتاجًا إلى بسط وتفصيل.

ولا ريب أنّ ما ذكره أسلافنا في كتبهم من إشارات وعبارات قيّمة في هذه الظاهرة فيه ما يشدّ قارئ النحو العربي ويدفعه إلى سبر أغوار هذه المشابهة وتجليتها ، والبحث في أوجه الاختلاف والافتراق ، والوقوف على أسرارها وخفاياها، بحثًا عمّا بداخلها من كنوز النحو العربيّ ودرره ،وإظهارًا لما يحويه هذا العلم من الخصائص والمزايا التي تدلّ على سعة هذا العلم ومرونته، وثراء مباحثه وتنوع مسائله .

ومن أجل هذا كان هذا البحث إتمامًا لجهود المتقدمين من النّحاة في تتبع هذه الظاهرة ، وقد وقع اختياري على الموازنة بين عطف البيان وبدل الكُلّ من الكُلّ دون غيره من أنواع البدل ؛ لشدة ما بينهما من الاتصال والمشابهة ؛ وكثرة تعاقبهما على الموضع الواحد ، ممّا جعل العالم المحقق المدقق الرضيّ الاستراباذي يُنكر أن يكون بينهما فرق ، بل هما عنده شيء واحد ، كما تراه في ثنايا البحث ، وسميته : أوجه الاتفاق والافتراق بين عطف البيان والبدل، وأنا أعني بالبدل بدل الكلّ من الكُلّ ، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقع في قسمين : أوجه الاتفاق ، وأوجه الافتراق ، يسبقهما مقدّمة تُبين أهمية البحث ودوافعه ، وتقفوهما خاتمة تُلخّص أهمّ نتائجه ، وذيّلت البحث بفهرسي المصادر والمحتوى.

واللهَ أسأل أن يُوفّقني للصواب ، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، وأن يُجنّبني الخطأ والزلل ، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

أوجه الاتفاق

اتفق عطف البيان وبدل الكُلّ في أمور ذكر النحويون بعضًا منها ، غير أنّهم لم يُفصّلوا القول فيها، بل كان أشبه بالإشارة بعبارة مختصرة ، وغاية ما ذكروا فيها أربعة

أوجه ، ذكرها ابن يعيش في شرح مفصّل الزّمخشريّ، ونقلها عنه السيوطيّ في الأشباه والنظائر ، وذكر السيوطي – أيضًا – أنّ ابن العلج ذكرها في كتابه الموسوم بالبسيط ،[*] ، تشمل بدل الكُلّ وغيره من أنواع البدل، وقد تتبّعت أوجه الاتّفاق بين عطف البيان وبدل الكُلّ فوقفت على عدد غير قليل من هذه الأوجه ، وقع في بعضها خلاف ، و ترجّح عندي ثبوت الاتفاق في بعضها ، فاجتمع عندي ستّة أوجه اتّفق فيها هذان التابعان ، وقد وقفت على أمور أخرى قيل بالاتفاق فيها ، ولم تظهر لي صحة الاتفاق ، على أنّ الرضيّ قد ذهب إلى أبعد من هذا ، فجعل عطف البيان وبدل الكُلّ شيئًا واحدًا ، و اختار مذهبه ونصره أيّما نصر صاحب النحو الوافي وسيأتي ذكر مذهبيهما فيما أستقبل من هذا البحث – إن شاء الله تعالى – ، وسأعرض هذه الأوجه ، وما دار فيها من خلاف بين العلماء ، و أُورد الشواهد والأمثلة على ذلك ، وهذه الأوجه هي:

- **عطف البيان والبدل مُبيّنان لمتبوعهما :**

يتفق عطف البيان وبدل كُلّ من كُلّ في أنّ كُلاّ منهما مُبيّن لمتبوعه ، يوضّحه إن كان معرفة ، ويُخَصّصه إن كان نكرة ، وهذا الأمر يشركهما فيه النعت ، فإذا قلت : قام زيدٌ أخوك ، جاز في (أخوك) أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلًا ؛ وهو موضّح له ، وإذا قلت : مررتُ برجلٍ أخّ لك ، فأخ مخصّص لرجل على الأصح في وقوع عطف البيان في النكرات [١] ، وسيأتي بيان هذا في موضعه من هذا البحث – إن شاء الله تعالى –

قال ابنُ السراج متحدّثًا عن عطف البيان : " اعلم أنّ عطف البيان كالنّعت والتّأكيد ... وهو مبيّن لما تجريه عليه كما يبيّنان ".[٢]

وذكر صاحب التبصرة والتذكرة أنّ عطف البيان يجري مجرى الصفة في البيان عن الأول ، وبمثل قوله قال ابن عصفور في شرح الجمل[٣] .

وقال ابن جني : " ... البدل يجري مَجْرى التّوكيد في التّحقيق والتّشديد ، ومَجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص "[٤]

وأيّد ابن الدهّان ما قاله ابن جني فقال شارحًا كلامه السابق : " وأمّا كونُه في الإيضاح والبيان كالصّفة فإنك إذا قلت : مَرَرْتُ بأخيك ، لِمَنْ له إخوة جماعة ، فإذا قلت : زيدٍ ، أوضحته من بينهم وبيّنته ... "[٥]

وورد عند ابن الخبّاز في توجيه اللمع ما يُؤيّد ما قاله ابن الدهّان في شرحه لكلام ابن جني آنف الذكر. [٦]

وذكر ابن يعيش من أوجه المشابهة بين عطف البيان والبدل أنّ في عطف البيان بيانًا كما في البدل ، ونقله عنه السيوطي و وافقه [٧]

وقال الشاطبي : "نعم لا يُنكر أن يكون البدل يقع بيانًا ؛ لأنّه إنّما قُصِدَ ، وصُرِف القصد عن الأول إليه ؛ لأنّه أبينُ من الأوّل ، وهذا ظاهرٌ" [٨]

وخالف في هذه المشابهة الخضريّ في حاشيته على ابن عقيل ؛ فقال مُتعقّبًا ابن عقيل في قوله : إنّ البدل يخرج من حدّ عطف البيان بأنه مُستقلّ : " ظاهره أنّ البدل خرج بعدم الاستقلال دون ما قبله – يقصد توضيح المتبوع – وليس كذلك ؛ لأنّه يخرج بقيد الإيضاح – أيضًا – فلا حاجة لذكر الاستقلال ، ولا يرد على إخراجه أنّ كل عطف بيان يصحُّ بدلًا ... ؛ لأنّ جواز الأمرين منزّلٌ على مقصدي الإيضاح والاستقلال " [٩] .

ظاهر عبارة الخضري أنّ البدل لا يُوضّح متبوعه ، إذ هو في حكم الاستقلال ، وكذا قال الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد في حاشيته على الأوضح ؛ إذ نفى

أن يكون البدل مقصودًا به الإيضاح والتخصيص ، غير أنه استثنى بدل الكُلّ من الكُلّ فجعله مفيدًا لذلك ، وجعل هذه الفائدة غير مقصودة لذاتها[١٠] .

والذي يظهر لي – والله أعلم – أنّ البدل مفيدٌ هذه الفائدة ، ولا سيّما بدل الكل من الكل ؛ وذلك لعدة أمور :

أحدها : أنّ البيان واضح فيهما ، ولا يقصد فيه قصد الاستقلال من عدمه ، فـ (أخوك) في نحو : قام زيدٌ أخوك ، يعرب على الوجهين وهو مبيّن في كلا الوجهين .

وثانيها : أنّ البيان في البدل قد نصّ عليه جماعة من العلماء ممّن تقدم ذكرهم آنفًا ، فنفي البيان في البدل من كُلّ وجه غير صحيح .

وثالثها : أنّ ما ذكره الشيخ محمد محيي الدين من كون هذا النوع من البدل فيه فائدة البيان كافٍ في إثبات هذه المشابهة حتى لو كانت غير مقصودة لذاتها

ورابعها : أن في كلام الشاطبي في المقاصد ما يدل على صحة كونهما للبيان مع اختلاف المقصد ؛ إذ ذكر المثال الذي قدّمته في الوجه الأول ، وأثبت البيان في الوجهين[١١]. وخامسها : أنّ إنكار هذه المشابهة يتنافى مع قوة الشبه بين البدل وعطف البيان ، على أنّ المثبتين غير خافٍ عليهم كون البدل مقصودًا بالحكم بخلاف عطف البيان .

- **موافقتهما لمتبوعهما في الإعراب ، وفي الإفراد والتذكير وفروعهما :**

أمّا الإعراب فلا بد فيهما من موافقة المتبوع ، وهذا أمر مُجمع عليه ؛ إذ لا بُدَّ في التابع أن يكون تابعًا لما قبله في أحد أوجه الإعراب الثلاثة[١٢] .

وأمّا الموافقة في الإفراد و التذكير وفروعهما، فعطف البيان موافق فيهنّ باتّفاق – أيضًا– ؛ إذ هو في حكم النعت الحقيقي ، وهو يتبع في أوجه الإعراب، وفي التعريف والتذكير والإفراد وفروعها[١٣] .

أمّا بدل الكُلّ ، أو البدل الموافق – كما هي عبارة ابن مالك – فلم ينصّ أغلب النحويين على ذلك ، والذي تواتر عنهم أنّ الموافقة ليست شرطًا بين البدل والمبدل منه ، فإذا فصّلوا ذكروا عدم المطابقة بين البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير ، ولم تُشِرْ عباراتهم إلى التذكير والإفراد وضديهما إلا قليلًا [١٤] وأوّل منْ نصّ على الموافقة في هذه– فيما وقفت عليه – هو ابن مالك في التسهيل ؛ إذ يقول – بعد ذكر هذا النوع من البدل – : " ولا بُدّ في هذا النّوع من التّوافق في التّذكير والتّأنيث ، نحو : رأيت أخاك زيدًا ، وجاريتَك رقاشِ ، وفي الإفراد كما سبق ، وفي ضِدّيه ، وهما : التثنية والجمع ، نحو : عرفت ابْنَيْكَ المُحَمَّدَيْنِ ، وأصحابَك الزّيْدِينَ ... مالم يقصد التفصيل ... "[١٥] .

فهذه عبارة ابن مالك ، وهي صريحة في وجوب الموافقة مالم يُقصد التفصيل ، وقد مثّل ابن مالك للتفصيل بقوله : سألتُ عن أخوَيْكَ زيدٍ وعمرٍو ، وأنشد قول كُثيّر عزّة [١٦]:

وكنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ورِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزمانُ فَشَلَّتِ[١٧]

ووافق ابنَ مالك ابنُ عقيل في المساعد ، وذكر أمثلته[١٨] .

قال أبوحيان : " وهذا البدل – يعني بدل كُلّ من كُلّ – يُوافق في التّذكير والتّأنيث ، نحو : مررتُ بأخيك زيدٍ ، وأُختِك هندٍ ، وفي الإفراد كما مثّلْنا ، وفي التثنية نحو : عرفت ابْنَيْكَ المُحَمَّدَيْنِ ، وفي الجمع : عرفت أصحابَك الزّيْدِينَ ، إلّا إن كان المُبدل

منه لفظ المصدر ، فإنه قد يُبدل من الجمع ، نحو : ﴿ ... مَفَازًا حَدَائِقَ ﴾[٢٠]، أو قُصد التّفصيل فلا يُطابق في التثنية والجمع ..."[١٩] .

وممّن وافق ابنَ مالك وأبا حيان الأشمونيُّ ، وأضاف أنّ الموافقة لازمةٌ " مالم يمنع مانع من التثنية والجمع ، ككون أحدهما مصدرًا نحو : ﴿ مَفَازًا حَدَائِقَ ... ﴾ [٢٠] ... وإن كان غيره – يعني بدل الكل – من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها "[٢١] .

وتعقبّه الصّبان في حاشيته بأنّ المراد بالمُطابقة في المعنى ، وهي حاصلةٌ مع المصدر ؛ إذ المصدر دالٌّ على الاثنين والجماعة ، وأجاب الصبّان بأن هذا الاعتراض مرفوع عن الأشمونيّ ؛ إذ المراد المطابقة اللفظية ؛ بدليل التعبير بالتثنية والجمع [٢٢] .

وتعقّب القيد بقصد التفصيل بأنّه قد يقال : إنّ المطابقة حاصلة ؛ إذ البدل ليس كُلّ واحد من شِقّي التفصيل ، بل هو مجموعهما ، وهو مطابق[٢٣] .

وفي حاشية يَس على التصريح عند حديثه عن تجويز الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ما يدلّ على وجوب المطابقة في الإفراد والجمع والتثنية في البدل أيضًا ، إذ يقول : " والجواب عن الزمخشريّ بأنه أراد بالبيان البدل – ذكره المصنف في الجملة السادسة من الباب الخامس من المغني ، ولم يعرّج عليه هنا ، ولا في الباب الرابع ؛ لأنّ في الآية مانعًا آخر من البيان والبدل وهو التخالف بالإفراد والجمع ... "[٢٤]

وهذا نصّ في مطابقة البدل في الإفراد وضدّيه ، لم يستثنِ بدل التّفصيل ولا غيره ، ونقل صاحب النحو الوافي عبارة الأشموني بحروفها جازمًا بها ، ممّا يدلّ على موافقته للقائلين بهذا الرّأي[٢٥] .

وممّا وقفت عليه في نفي مطابقة البدل للمبدل منه في هذه الأمور، قول ابن عصفور: " والبدل لا يتبع المبدل منه في شيء مما كان يتبع فيه النعت للمنعوت إلّا في الإعراب خاصةً "[٢٦] .

فهذه عبارة ابن عصفور ، وهي دالَّةٌ على النّفي المطلق ، غير أنّه في التمثيل لم يمثل إلا بعدم المطابقة في التعريف والتنكير ، ولم يورد مثالاً على عدم المطابقة فيما نحن بصدد الحديث عنه ، وهو مع هذا يُمثّل لكل أنواع البدل .

والذي يظهر لي صحة القول بمطابقة بدل الكُلّ للمبدل منه في هذه الأوجه ، ويمكن أن يجاب عن عدم النّص على ذلك عند عامّة النحاة بأمور منها :

- أنّ العلماء إنّما يتحدثون عن البدل بكُلّ أنواعه ، وابن مالك ومَنْ تبعه نصُّوا على بدل الكُلّ واستثنوا ما عداه من الأنواع .
- أنّ حديثهم عن عدم مطابقته للمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا ونصّهم على ذلك ، واستشهادهم عليه ، وتمثيلهم لذلك يدلّ على أنّ ما سكتوا عنه تلزم المطابقة فيه .
- ويجاب عن المصدر والتفصيل بما أجاب به الصبان في حاشيته ، وسبق أنّ أوردته في ثنايا هذه المسألة[٢٧] .

وعلى هذا فعطف البيان وبدل الكُلّ يوافقان متبوعهما في هذه الأمور ؛ ولهذا نراهما يتعاقبان على الموضع الواحد كثيرًا ، والله تعالى أعلم !

- **وقوعهما في النّكرة والمعرفة :**

أمّا البدل فوقوعه معرفةً ونكرةً أمرٌ مُجمعٌ عليه ، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك وهو النص على أنّ التخالف فيه أمر شائع مقبول ، كما سيأتي مفصّلًا في أوجه الافتراق من هذا البحث[٢٨] .

وأمّا عطف البيان فقد اتفق البصريون والكوفيون على وقوعه معرفة تابعًا لمعرفة ، كقولك : مررتُ بأخيك عمرٍو ، وكقول الشاعر :[٢٩]

أَقْسَمَ بِاللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّها مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَرْ

وخصّه بعض البصريين بالعَلَم : اسمًا ، وكنية ، ولقبًا[٣٠] .

واختلفوا في وقوعه نكرة تابعًا لنكرة فأجازه الكوفيون وجماعة من البصريين، منهم أبو عليّ الفارسيّ وابنُ جنّي والزمخشريّ وابنُ عصفور وابنُ مالك وابنه بدر الدين ، ومنعه جمهور البصريين[٣١] .

ولم يَرْتَضِ ابنُ مالك المذهب المنسوب إلى البصريين باختصاص العطف بالمعارف دون النكرات ورأى أنّ هذا النقل تفرّد به أبو علي الشّلَوبِين ؛ ولم ينقله غيره من العلماء عنهم ، قال : " وعلى تقدير صحّة النّقل فالدّليل أولى بالانقياد إليه ، والاعتماد عليه ... ، لأنّ النكرة يلزمها الإبهام ، فهي أحوج إلى ما يُبينها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مُقتضى الدّليل "[٣٢]

أمّا ابنُ الناظم فقد جعل منعه في النكرات مذهبًا لبعض النحويين ، ونسب الجواز إلى أكثرهم ، ثم قال : " وليس قول من منع ذلك بشيء ؛ لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد ، كما تقبل المعرفة التوضيح به ... "[٣٣]

واختار الجواز صاحب المقاصد الشافية[٣٤] ، وجعل المنع مرجوحًا؛ لمخالفته للقياس والسّماع ، أمّا مخالفة القياس فمن جهتين :

الأولى : أنّ الحاجة إلى البيان في النّكرة أشدُّ منها في المعرفة ؛ إذ النّكرة يلزمها الإبهام ، وهو عين ما ذكره ابن مالك في التّسهيل ، وقد أشرت إليه فيما سبق .

والثانية : أنّ عطف البيان كالنّعت ، وليس بينهما إلا الجمود والاشتقاق ، والنعت في النكرة متفق عليه ، وينبغي أن يكون كذلك في عطف البيان .

وأمّا السماع فاحتج له بوروده في القرآن الكريم ، كقوله – جلّ وعلا – : ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾[٣٥]، وجعل الظّاهر في (زيتونةٍ) كونَها عطفَ بيان ، وذكر أنه اختيار الفارسيّ ، وقولِه – تعالى – : ﴿وَيُسْقَى مِن مَاءٍ صَدِيدٍ ﴾[٣٦] ، وقولِه تعالى : ﴿أَوْ كفّارةٌ طعامُ مَسَاكِينَ ﴾[٣٧] ، وقولِه تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾[٣٨] ، وأنشد قول ذي الرُّمة :[٣٩]

لَمْيَاءُ في شَفَتَيْهَا حُوّةٌ لَعَسٌ وفِي اللِّثَاتِ وفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ

والمُخالف يُعرب كُلَّ هذه الشواهد بدلًا، ولا يُجَوّزُ فيها عطفَ البيان ؛ ويحتجّ بأنّ المقصود بعطف البيان الإيضاح والبيان، والنكرة مجهولة ،ولا يُوضِّح المجهول مجهولًا مثلَه ، قاله في التصريح وأجاب عنه :" بأنّ بعض النكرات قد يكون أخصَّ من بعض ، والأخصُّ يُبيّن غير الأخصّ "[٤٠] .

والذي يظهر لي صحة مجيء البيان نكرة تابعًا لنكرة ؛ إذ لا مانع يمنع من ذلك قياسًا ؛ وقد ورد السّماع به ؛ ولا يُنكر أن يكون بدل كُلّ، وهو المفهوم من جوازه ؛ لشدة الاتصال بين البدل والعطف، فالعطف والبدل يصحان فيما تقدّم من شواهد.

وقد رجّح ابن مالك أن كُلّ ما صَلَحَ لعطف البيان والبدل، وكان فيه زيادة بيان ، فحملُه على عطف البيان أولى ، كالشواهد المتقدمة [٤١] .

- **وقوعهما أخصَّ من متبوعهما أو أعمَّ منه :**

اختلف النحاة في أعرف المعارف ، وهو المراد بالأخصّ هنا ، فذهب الكوفيون إلى أنّ اسم الإشارة أعرفُ من العَلَم ، وخالفهم البصريون فجعلوا العَلم أعرفَ من اسم الإشارة[٤٢] ، وقيل: إنّ أعرفها هو المُضْمَر ، وهو معزوّ إلى سيبويه [٤٣] ، بل عزاه أبو حيّان إلى جمهور البصريين[٤٤] .

والذي استقرّ عليه الأمرُ في مراتب المعارف عند جمهور البصريين أنّ أعرفها الضمير ،ثم العَلَم ثم اسم الإشارة ،والاسم الموصول ، ثم المعرّف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف[٤٥] .

أمّا ابن مالك فقد فصّل في ذلك، فذكر أنّ أعرفها ضمير المتكلم، ثُمّ ضمير المخاطب ، ثُمّ العلم ، ثُمّ ضمير الغائب السالم من الإبهام ، ثُمّ المشار به والمنادى ، ثُمّ الموصول ، ثُمّ المعرف بالألف واللام ، ثم المضاف بحسب ما أُضيف إليه[٤٦] .

وجعل أبو حيَان ما أُضيف إلى الضمير في رتبة العلم ، واختار أنّ أعرف المعارف العلم، ثُمّ المضمر ، ثُمّ المبهم ، ثُمّ المعرف بالأداة[٤٧].

ومهما يكن من أمر الاختلاف في ترتيب المعارف فإنّ المشهور هو ما قدّمته عنهم في ترتيب هذه المعارف .

هذا هو المراد بالأخصّ هنا، فهل يكون التابع مساويًا لمتبوعه في العطف والبدل، من حيث الرتبة في التعريف ، أو أقلّ منه تعريفًا ، أو أعرف منه ؟

أمّا بدل الكل فلم أرَ مَنْ منع ذلك فيه ، بل يجوز فيه أكثر مِن ذلك ، وهو إبدال المعرفة من النكرة ، أو العكس ، كما سيأتي مفصّلاً في موضعه من هذا البحث[٤٨].

وقد اختُلف في عطف البيان ؛ فذهب ابن عصفور إلى أنّ عطف البيان لا يكون إلاّ أعرف من متبوعه ، ولا يجوز أن يكون مساويًا له أو أقل منه تعريفًا [٤٩].

وعزا ابن مالك قول ابن عصفور إلى أكثر المتأخرين ، غير أنّه خالفهم في ذلك ، وقال: " والصحيح جواز الأوجه الثلاثة ؛ لأنّه بمنزلة النّعت ، وقد تقدم في بابه أنّ النعت يجوز أن يكون في الاختصاص فائقًا ، ومَفُوقًا ومُساوِيًا ، فليكن العطف كذلك

... "[٥٠] ، وعزا هذا المذهب إلى سيبويه؛ إذ أجاز في(ذا الجُمّة)من قولهم : (يا هذا ذا الجُمّة) أن يكون عطفَ بيان أو بدلاً [٥١].

واسم الإشارة أعرفُ من المضاف إلى ذي الأداة ، كما مرّ آنفًا.

وأيّد ابنُ الناظم قولَ والده ، وردّ المذهب الآخر بمخالفته للقياس، ومخالفته مذهب سيبويه، أمّا القياس فعطف البيان في الجامد بمنزلة النّعت بالمشتق ، ولا يَلزم زيادة تخصيص النعت باتّفاق ، فكذلك لا يلزم هذا في العطف ، وأمّا مخالفته لمذهب سيبويه ، فذكر المثال السابق وتجويز سيبويه فيه أنّ يكون عطف بيان[٥٢].

وما ذهب إليه ابن عصفور من المنع غير مرضيّ عند أبي حيّان في الارتشاف ؛ لأنه مخالف لما أجاز سيبويه ، واحتجّ بما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ، وذكر إجازة سيبويه في (ذا الجُمّة) من المثال السابق ، كونه عطف بيان أو بدلًا ، وزاد على ذلك بأنّ النحاة قالوا في : " مررتُ بهذا الرجل) و (مررتُ بالرجل زيدٍ) : إنّ (الرّجل) و (زيدٍ) عطف بيان في المثالين[٥٣] .

غير أنّ ابا حيَان عاد في التذييل واعترض على ابن مالك بما ذهب إليه ابن عصفور من أنّ عطف البيان يجري فيه الأعرف على الأقلّ تعريفًا ، بخلاف النّعت[٥٤] .

ونقل عن ابن عصفور كلامًا طويلًا ملخّصه أنه إنّما يُبدأ بالأقلّ تعريفًا إذا كان بين المتكلم والسامع عهدٌ فيه ، ولا عهدَ بينهما في الأعرف ؛ لأنّه أقرب إلى الاكتفاء به ، فتقول في عطف البيان (مررتُ بالقرشيّ زيدٍ) ، إذا كان بينك وبين السّامع عهدٌ في رجلٍ قرشيّ ، ولا عهد بينكما في أنّ اسمَه زيدٌ ، وهذا الأمر غير مُتصوّر في النعت ؛ لأن النعت إنما يكون معرّفًا بالألف واللام العهدية أو ما في معناها[٥٥] .

وهذه المسألة مُتفرِّعة عن مسألة نعت اسم الإشارة بمصحوب (أل) إذا كان جامدًا محضًا ، نحو : (مررتُ بهذا الرجل) فقد ذكر ابن عصفور أن النحويين أجازوا في (الرجل) أن يكون نعتاً وعطف بيان ، فمن جعلَه عطفَ بيان نظر إلى جُموده ، ومن جعله نعتًا لمح فيه معنى الاشتقاق؛ إذ هو بمنزلة الحاضر المشار إليه ، ثم أورد على نفسه اعتراضًا بأنّ هذا يتعارض مع قوله : إنّ عطف البيان لابُدّ أن يكون أعرف من متبوعه ، وأجاب بأن الألف واللام لمّا كانت للحضور ساوَى بها المشار في التعريف ، وزاد عليه بأن المشار لا يُعطي جنس المشار إليه ، والرجل فيه معنى الحضور من الألف واللام، وكذلك يَدُلُّ على أنّ الحاضر من جنس الرجال، فصار المشار أعرف من هذا [٥٦].

هكذا قال – رحمه الله – وغير خافٍ ما فيه من تكلّف في الجواب عن كون البيان أعرفَ من متبوعه ، ولاسيّما قوله إنّ المشار لا يعطي جنس المشار إليه ؛ إذ المشار أيضًا يدل على جنس المشار إليه ؛ لمجيئه للمذكر خاصة ، هكذا يبدو لي ، والله تعالى أعلم !

أمّا ابن مالك فقد جزم في شرح التسهيل بأنّ الرجل في هذا المثال عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون نعتًا ؛ لأنه ليس بمشتقّ ولا مؤول بمشتقّ ، وردّ ما ذهب إليه ابن عصفور وغيره ، معلّلًا ذلك بأن سبب ذلك هو اعتقادهم أنّ عطف البيان لا يكون متبوعه أخصّ منه [٥٧].

وممن ذهب إلى كونه عطف بيان الزجّاج [٥٨] ، وابن جنّي فيماحكاه الشّلَوبين [٥٩]، وابن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ[٦٠] ، والسُّهيليّ في نتائج الفكر [٦١].

والذي يظهر لي صحّة ما ذكره ابن مالك من كون تابع اسم الإشارة الجامد عطف بيان ، وهو في هذا موافق للعلماء المتقدم ذكرهم ؛ لما اعتلّ به آنفًا .

والذي يظهر لي –أيضًا– صحة وقوع عطف البيان أخصّ من متبوعه أو أعمّ ؛ لما علّل ابن مالك وابنه فيما قدّمت في هذه المسألة ، فعلى هذا يساوي العطف البدل ويكون موافقًا له في هذه المسألة ، وممن أشار إلى هذا ابن يعيش ، والسيوطيّ في الأشباه والنظائر [٦٢].

- **صحة وقوعهما بلفظ المتبوع على جهة التأكيد :**

يجوز في البدل أن يتّحد لفظُه ولفظُ المُبدل منه ، إذا كان في البدل زيادة بيان ، قال ابن جني في قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةٍ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾[٦٣]على قراءة نصب[٦٤](كُلّ) الثانية : ﴿ كُلَّ أمّةٍ تُدْعى ﴾ بدل من قوله : ﴿وترى كُلَّ أمّة جاثية ﴾ ، وجاز إبدال الثانية من الأولى ؛ لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى ؛ لأنّ جُثُوَّها ليس فيه شيء من شرح الجُثُوّ ، والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جُثُوِّها ، وهو استدعاؤها إلى ما في كتابها ... "[٦٥]

وأيَّد ذلك ابن مالك في شرح التسهيل بأن هذا يدلّ على أنّ التابع إذا اتّحد لفظه بلفظ متبوعه لا يُجعل بدلًا ، إلّا إذا كان فيه معنًى زائدًا عن الأوّل [٦٦]، قال : ومثله قول الشاعر :[٦٧]

رُوَيْدَ بَني شَيْبانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُلَاقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفَوانِ

تُلاقوا جِيادًا لا تَحِيدُ عَنِ الوَغَى إذا مَا غَدَتْ في المَأْزَقِ المُتَداني

تُلاقوهُمُ فَتَعْرِفُوا كيفَ صَبْرُهُمْ عَلَى مَا جَنَتْ فِيهِمْ يَدُ الحَدَثانِ

وممّن وافقهما أبو حيّان ، وابن عقيل ، واحتجّا بآية الجاثية السابقة[٦٨]، ولم أقف على مخالف لجواز ذلك في البدل فيما بين يديّ من مصادر ، فهو كالمتفق عليه .

أمّا عطف البيان فقد سكت معظم النحاة عن جواز هذا فيه ؛ لأنّ عطف البيان عندهم مبيّن لمتبوعه ، والشيء لا يُبيّن نفسه[٦٩] ، وممّن أجاز اتحاد اللفظ بين عطف البيان ومتبوعه سيبويه ؛كما هو ظاهرٌ من قوله في قول رؤبة[٧٠] :

إني وأسطارٌ سُطِرْنَ سَطْرًا لقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرَا

إذ يقول : " وأمّا قول رؤبة فعلى أنّه جعلَ نصرًا عطف البيان ونَصَبَهُ ، كأنّه على قول : يا زيدُ زيدًا ... "[٧١] ، فسيبويه يُجيز في (نصرًا) الأولى والثانية أن تكونا عطف بيان ، بل ظاهر عبارة سيبويه أنّه لا يشترط زيادة بيان في العطف في الشاهد وفي المثال الذي أورده ، ووافق المبرِّدُ سيبويه فقال في البيت الشاهد : " ... وهذا البيت يُنشد على ضروب : فمن قال : يا نصرُ نصرًا نصرًا فإنّه جعل المنصوبين تبيينًا لمضموم ، وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان ... ويُنْشَدُ : يا نَصْرُ نَصْرٌ نصرًا ، جعلهما تبيينًا فأجرى أحدهما على اللفظ ، والآخر على الموضع ... ومنهم من يُنشد : يا نَصْرُ نصرُ نصرًا ، يجعل الثاني بدلًا من الأول ، وينصب الثاني على التبيين ... "[٧٢]

وفي هذا النصّ دلالة واضحة على جواز اتّحاد لفظي التابع والمتبوع في العطف والبدل ، دون اشتراط زيادة بيان التّابع ، كما مّر معنا من كلام ابن جني و ابن مالك في مطلع هذه المسألة ،على أنّه قد قيل في توجيه بيت رؤبة أقاويل كثيرة ، ولا أرى حاجة لذكرها في هذا الموضع ؛ بغية الاختصار ومخافة الإسهاب فيمالا يخدم فكرة البحث [٧٣] .

وممّن نصّ على أن البدل والعطف يتفقان في اتحاد لفظهما ولفظ متبوعهما على جهة التّأكيد ابنُ يعيش ؛ إذ يقول : " الوجه الرابع – من أوجه الاتفاق – أن يكون لفظه لفظ الاسم الأول على جهة التأكيد ؛ كما كان في البدل كذلك ؛ كقولك : يا زيدُ

زيدٌ زيدًا ؛ كما تقول : يا زيدُ زيدُ ، وعلى ذلك قول رؤبة ... " [٧٤] ، ونقل عنه ذلك السيوطيّ في الأشباه والنظائر ، و وافقه عليه [٧٥] .

أمّا ابنُ مالك فقد ردّ توجيه مَنْ سبقه للبيت السابق على أنّه عطف بيان ، وجعل الأَوْلَى عنده كونه توكيدًا لفظيًّا ؛ لأن عطف البيان يلزم أن يكون فيه زيادة بيان ، ولا بيان مع تكرير اللفظ [٧٦] .

وبمثل قوله قال ابنه بدر الدين في شرح الألفية معتلًا بعلته من أنه لا بُدّ من مغايرته لمتبوعه ليحصل بذلك زيادة وضوح وبيان [٧٧] .

وذكر ابن هشام من أوجه الافتراق بين العطف والبدل ، أن عطف البيان لا يكون بلفظ الأوّل ، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون في الثاني زيادة بيان ، وعزا هذا المذهب الى ابن الطّراوة ، وذكر موافقه ابن مالك وابنه ، وذكر حجة المنع السابقة ثم تعقّبه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ ذلك يقتضي أنّ البدل ليس مُبيّنًا للمبدل منه ، وليس كذلك ، بل فيه بيان ، وإنّما يُفارق البدلُ عطف البيان في أنّه بمنزلة جملة مستأنفة – يعني على نية تكرار العامل – وهي مستأنفة للتبيين ، والعطف تبيينُ مفردٍ بمفرد .

وثانيها : أنّ اللفظ المكرّر إذا اتصل به مالم يتصل بالأول، فالأولى كونُه بيانًا ؛ لما فيه من زيادة الفائدة ، وقد جوّزوا الوجهين في قول الشاعر : [٧٨]

* يا زيدُ زيْدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبّلِ *

وقول الآخر:[٧٩]

* يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيّ ... *

إذا ضُمَّ المنادى ، ويقصد بالوجهين : عطف البيان والبدل .

وثالثها : أنّ البيان يُتَصَوّرُ مع كون المكرّر مجرّدًا ، نحوُ : (يا زيدُ زيدٌ) إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيدٌ ، فإنّه بذكرك الأوّلَ يَظُنّ كُلٌّ منهما أنّه المُراد ،

فإذا كرّرتَه تكرّر لأحدهما ، وظهر المراد ، وذكر بيت رؤبة المتقدم على رواية رفع الثاني ونصب الثالث :

* يا نصرُ نصرٌ نَصْرَا *

وخرّجهما على العطف على اللفظ وعلى المحل، كما مرّ في بداية المسألة [٨٠] . قلتُ : وبهذا الوجه الثالث يندفع قول المانعين ؛ إذ يجوز أن يكون العطف مُتّحِدًا مع متبوعه في اللفظ ، دون اشتراط زيادة الإيضاح في التابع ؛ فإذا كان فيه زيادة في الإيضاح كان أولى بالجواز ، ومثل عطف البيان البدل ؛ إذ يجوز فيه هذا أيضًا .

وفيما ذكره في الوجه الثاني دفعٌ لمذهب المانعين أيضًا ؛ لأنّه إذا كان فيه زيادة بيان كان حمله على البيان أولى ، وقد ذكرت آنفًا من كلام سيبويه والمبّرد وابن يعيش ما يدل على جواز هذا الأمر في العطف والبدل دون اشتراط زيادة البيان، وهذا كافٍ في اتفاقهما في هذا الوجه ، والله تعالى أعلم !

- **اتفاقهما في الجمود :**

اتّفق العلماء على أنّ عطف البيان لا يكون إلّا جامدًا أو ما كان بمنزلته ؛ كما أنّ النعت لا يكون الا بالمشتق أو ما أُوِّلَ به ؛ فعطف البيان في الجوامد نظير النعت في المشتق [٨١].

أما البدل– أعني بدل الكُلّ – فقد سكت عنه أغلب العلماء الذين وقفت على كلامهم فيه ، ولم يتعرضوا لكونه بالجامد أو بغيره ، والذي يظهر لي أنّهم تركوا ذلك لوضوحه في هذا الباب ؛ والشواهد والأمثلة التي أوردوها في البدل دالّة على أنّه لا يكون إلا بالجامد أو ما كان بمنزلته ، كعطف البيان ، لشدة الاتصال بينهما ، وإنّما ذكروا ذلك في عطف البيان ونصّوا عليه للتفريق بينه وبين النعت ، كما ذكرت آنفًا

وقد نصّ على كونه جامدًا ابنُ يعيش في معرض حديثه عن أوجه الاتفاق بين عطف البيان والبدل ، فقال : " ... الثاني : أنّه يكون بالأسماء الجوامد كالبدل ... "[٨٢] .

ونقل السُّيوطيّ ذلك عنه وعن ابن العِلْج صاحب البسيط في أوجه الاتفاق بين العطف والبدل في الأشباه والنظائر[٨٣] .

أوجه الافتراق

تفاوتت عبارات العلماء في أوجه الافتراق بين عطف البيان والبدل، فمنهم من ذكر أربعة أوجه، ومنهم من بلغ بها سبعة [٨٤]، وعدّها ابن هشام في المغني ثمانية أوجه[٨٥]، وبلغ بها غيره أحد عشر وجهًا [٨٦]، وبعض ما ذكروه يشمل أقسام البدل كُلّها ، وبعضها خاصّ ببدل الكُلّ ، الذي هو موضوع هذه الدراسة ،وفي بعض ما ذكروه من الأوجه خلاف ، وتباينت عباراتهم في ذلك ، وخالف في ذلك الرضيُّ فعدّ عطف البيان وبدل الكل شيئًا واحدًا؛ إذ يقول بعد أن شرح تعريف البدل عند ابن الحاجب : " أقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جليّ بين بدل الكُلّ من الكُلّ وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلاّ البدل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنّه لم يذكر عطف البيان ، بل قال: أمّا بدل المعرفة من النكرة فنحو : مررتُ برجلٍ عبدِاللهِ ، كأنّه قيل: بمَنْ مررتَ ؟ أو ظنّ أنّه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ..."[٨٧].

أمّا قول الرضيّ إنّ سيبويه لم يذكر عطف البيان فإن أراد أنّه لم يعقد له بابًا فمُسَلّم ، وأمّا إن أراد أنّه لم يذكره في كتابه ألبتّة فغير صحيح ؛ لأنّ سيبويه ذكر عطف البيان ونصّ عليه في كتابه في أربعة مواضع ؛ إذ يقول – مخاطبًا الخليل– " ... قلتُ: أرأيتَ قول العرب: يا أخانا زيدًا أقبلْ ؟ قال : عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبًا مثلَه ..."[٨٨] ، وأصرح منه قوله عند حديثه عن بيت رؤبة * لقائلٌ يا نصرُ نصرًا نصرَا * : " وأمّا قول رؤبة فعلى أنّه جعل نَصْرًا عطف البيان ونصبه ، كأنّه على قوله : يا زيدُ زيدًا..."[٨٩] ، ومثله قوله: " وإنّما قلت يا هذا ذا الجُمّة ؛ لأنّ

ذا الجُمّة لا توصف بالأسماء المبهمة ، إنّما يكون بدلاً أو عطفًا على الاسم..."[٩٠] ، وقال – أيضًا– : "... فإذا قلتَ : يا هذا الرجلُ فأردت أن تعطف ذا الجمّة على هذا جاز فيه النصب..."[٩١].

فهذه نصوص سيبويه تُثبت أنّه ذكر عطف البيان ، وتردّ ما قال الرضيُّ ، وتردّ ما استظهره من كلام سيبويه ؛ بدليل قول سيبويه " إنّما يكون بدلاً أو عطفًا على الاسم..." فقد عطف البيان على البدل ، والعطف يقتضي المغايرة ، كما هو معلوم ، والذي يظهر من كلام سيبويه أنّه يفرّق بين البدل وعطف البيان ، على خلاف ما ذكر الرضيُّ ، والعلم عند الله تعالى.

وقد اختار صاحب النحو الوافي قول الرضيّ القائل بعدم التفريق بين عطف البيان والبدل، ثم قال : " ...أو الأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة ... ، إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم ، فمن الخير توحيدهما ... "[٩٢] .

ورأى صاحب النحو الوافي أنّ الرأي الذي يفرق بينهما رأيٌ قائم على التخيل والحذف والتقدير ، دون فائدة تُرتجى ، فالصواب إهماله وإغفاله [٩٣] .

وأذكر من أوجه الافتراق ما اتفقت كلمة العلماء عليه ، أو ما ظهر لي صحّتُه ، على أن يكون ممّا يخصّ بدل الكلّ من الكُلّ ،وأُتبع ذلك بأقوال العلماء ممّا دار حول هذه الأوجه من نقاش أو استشهاد، وهذه الأوجه هي :

- **عطف البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره ، وليس كذلك البدل**[٩٤] :

عطف البيان يوافق متبوعه تعريفًا وتنكيرًا ، فتُبيّن المعرفة بالمعرفة ، والنّكرة بالنّكرة ، وفي البيان بالنّكرة خلاف مرّ بيانه فيما تقدّم من أوجه الاتّفاق [٩٥]، ولا يُشترط ذلك في البدل فتُبدل المعرفة من المعرفة ، و النّكرة من النّكرة ، والمعرفة من النّكرة ، و النّكرة من المعرفة ، فمن الأوّل قولُه تعالى : ﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللهِ...﴾[٩٦]، ومن الثاني قولُه تعالى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدائِقَ وَأَعْنابًا﴾[٩٧] ومن الثالث قوله – عزّ وجلّ – : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِراطِ اللهِ﴾[٩٨]، ومن الرابع قوله تبارك وتعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ...﴾[٩٩].

واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة أن يتّحد اللفظان ، كما في الآية ، ذكر ذلك ابن مالك [١٠٠]، وردّه بأنّ العرب لم تلتزم ذلك ، واحتجّ عليهم بقول الشاعر:[١٠١]

ولَمْ يَلْبَثِ العَصْرانِ يومٌ وليلةٌ إذا طَلَبا أَنْ يُدْرِكَا ما تَيَمَّمَا

وقول الآخر:[١٠٢]

فَلَا وأَبيكِ خيرٍ منكِ إنّي لَيُؤْذِينِي التّحَمْحُمُ والصّهيلُ

وعزا ابن عصفور[١٠٣] هذا الشرط إلى البغداديين ، غير أنّه لم يُقيّده بإبدال النكرة من المعرفة، وجعله عامًّا في إبدال النكرة من غيرها، وزاد أنّهم اشترطوا فيها الوصف ، ووافقهم على هذا الشرط الكوفيون ، وردّه بما ذكره ابن مالك في البيت الثاني ، وبقول الآخر[١٠٤]:

إنّا وَجَدْنَا بَنِي سَلْمَى بِمَنْزِلَةٍ كَسَاعِدِ الضّبِّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ

ومن أجْل اشتراط موافقة عطف البيان لمتبوعه تذكيرًا وتأنيثًا ردّ العلماء قول الزمخشريّ[١٠٥] في (مَقامُ إبْراهِيمَ) من قوله تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّناتٌ مَقَامُ إبْراهِيمَ

﴾[١٠٦]؛ إذ أعربه عطف بيان ، مع كونه معرفةً و (آياتٌ) نكرة ، فقال ابن مالك : " وقوله هذا مخالفٌ لإجماع البصريين والكوفيين ، فلا يُلتفت إليه "[١٠٧] ، وقال ابن هشام هو سَهْوٌ من الزمخشريّ[١٠٨]، واعتذر عنه في موضع آخر بأنّه ربّما عبر عن البدل بعطف البيان؛ لتآخيهما.[١٠٩]

قلتُ: اعتذار ابن هشام غير وارد ؛ لأنّ الزمخشريّ عبّر بعطف البيان وهو يقصده صراحة ؛ بدليل قوله: " فإن قلت: كيف صح بيان الجماعة بالواحد ؟ قلت: فيه وجهان: أحدهما أن يجعل وحده بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله ونبوة إبراهيم من تأثير قدمه في حجر صلد... "[١١٠]

وذكر يس في حاشيته على التصريح أنّ الدنوشريّ أجاب عن مخالفة الزمخشري للإجماع بأنّ الزمخشريّ مجتهدٌ فلا يُبالي بمخالفة الإجماع .[١١١]

فعلى هذا يكون الزمخشريّ لا يرى وجوب الموافقة بين عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتنكير، كما هو مذهب الرضيّ ؛ إذ يقول : " وفرّقوا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا، بخلاف عطف البيان ، والجواب : تجويز التخالف في المُسَمّى عطف بيانٍ أيضًا..."[١١٢] ، بدليل اعتذار الزمخشريّ عن بيان الواحد للجماعة ، وسكوته عن مخالفة البيان لمتبوعه في التنكير والتّعريف ، والله تعالى أعلم!

- **البدل في التقدير من جملة أخرى والعطف من جملة واحدة[١١٣]:**

قال ابن يعيش : " عطف البيان من جملة واحدة ؛ بدليل قولهم : يا أخانا زيدًا ، والبدل في التقدير من جملة أخرى على الصحيح ؛ بدليل قولهم: يا أخانا زيدُ"[١١٤]، فـ(زيدًا) في المثال الأول عطف بيان ، ولا تجوز فيه البدلية، ؛ لأنّ البدل على نية تكرار العامل ، فلو كُرّر الياء كان مبنيًّا على الضّمّ ، كما هو في المثال الثاني، وهذا ما يُعبّر عنه بأنّ البدل هو المقصود بالحكم، وعطف البيان متبوعه هو المقصود بالحكم ، وجاء العطف زيادة في البيان له.[١١٥]

ولهذا قال ابن هشام[١١٦]:إنّ البيان مُتعيّن في قولك: هندٌ قام عمرٌو أخوها، ولا تجوز البدلية ؛وذلك أنّ (أخوها) يشتمل على ضمير يربط جملة الخبر بالمبتدأ ، فهو في تقدير جملة واحدة ، ولا تَصحُّ فيه البدلية ؛ لأنّه لو قُدّر بدلاً كان من جملة أُخرى ، وخلت جملة (قام عمرٌو) من رابط يربطها بالمبتدأ (هندٌ) .

وهذا الفرق غير مرضيّ عند الرضيّ ؛ إذ عقّب عليه بقوله : " ولو سلّمنا ذلك فيما تكرّر فيه العامل ظاهرًا، فبأيّ شيء يَعرف المخاطبُ ذلك فيما لم يتكرّر فيه، ولنا أن ندّعي ذلك فيما سمّوه عطف البيان ، مع التسليم في البدل"[١١٧].

وفي قولهم : إنّ البدل من جملة أخرى ، وقولهم : إنّه على نية تكرار العامل إشكال ، وذلك إذا حملناه على ظاهره ؛ إذ يترتّب على ذلك أنّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه وهو خلاف مذهب سيبويه[١١٨] ، ويترتّب عليه خروج البدل من التوابع ، وهو تابع باتّفاق ، وقد نبّه إلى هذا ناظر الجيش، فقال: " ولا يخفى أنّ كونه يكون معمولًا لعامل مُقدّر ينفي كونه تابعًا ، والاتّفاق على أنّه تابعٌ، ولا شكّ أنّه إذا كان معمولاً لغير عامل الأوّل كان مُستقلًّا بنفسه غير تابع لشيء قبله...والحقُّ أنّ

العامل فيه هو العامل في المبدل منه ... ولا يتصوّر أن يُقدّر له عامل ؛ لأنّ كونه تابعًا بإجماع النّحاة يمنع من تقدير عامل ...".[١١٩]

واستحسن قول ابن مالك في حدّ البدل : "التابع المستقلّ بمقتضى العامل تقديرًا" وبيّنه بأنّه" أفاد أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، وأنّ المبدل منه مستقلّ بمقتضى العامل لفظًا ، والبدل مُستقلّ بمقتضاه تقديرًا، ثمّ أفاد بقوله : إنّه في حكم تكرير العامل أنّه ليس معمولًا لعامل مقدّر، ولكنّه محكوم له بحكم ماله عامل مقدّر" .[١٢٠]

وبهذا يتّضح أنّ القول بتكرار العامل في البدل ليس على ظاهره ، وأنّ المقصود به ما ذكره ناظر الجيش من أنّه محكوم له بحكم ما له عامل مُقدّر ، وكذلك قولهم : إنّه من جملة أخرى ، هو كذلك في حكم ما هو محكوم له أنّه من جملة أخرى.

- **عطف البيان ليس في نية إحلاله محل متبوعه بخلاف البدل:**

ذكر هذا الفرق ابن هشام ، ونقله عنه الأُشمونيّ، والأزهريّ في تصريحه [١٢١]، قال ابن هشام : " ولهذا امتنع البدل وتعيّن البيان في نحو: يا زيدُ الحارثُ ، وفي نحو: يا سعيدُ كُرْزٌ بالرفع أو كرزًا بالنصب ، بخلاف : يا سعيدُ كُرْزُ بالضمّ فإنّه بالعكس– أي هو بدل –، وفي نحو : أنا الضّاربُ الرجلِ زيدٍ ، وفي نحو: زيدٌ أفضل الناسِ الرّجالِ والنساءِ ، أو النساءِ والرّجالِ، وفي نحو: يا أيُّها الرّجلُ غلامَ زيدٍ، وفي نحو: أيُّ الرجلين زيدٍ وعمرٍو جاءكَ، وفي نحو: جاءني كلا أخويك زيدٍ وعمرٍو "[١٢٢].

هكذا ذكره – رحمه الله – ويبدو لي بعد تأمّله أنّه قريب من الفرق السابق ؛ إذ الإحلال بهذا المفهوم قريب من قولهم : البدل على نية تَكرار العامل، فـ(الحارث) في المثال الأوّل لا يصلح لمباشرة العامل ؛ لأنّ ما فيه (أل) لا يُنادى دون واسطة، وكذا (كرز) في حالتي الرفع والنصب ، لا يصلح للبدلية ؛ لأنّ العامل لو باشره وتكرّر معه لم يكن فيه إلاّ الضمّ؛ إذ هو علم مفرد، وكذلك الأمر في بقية الأمثلة التي أوردها.

ومثل هذا يُقال فيما ذكره صاحب التصريح [١٢٣] من أنّ متبوع عطف البيان ليس في حكم الطرح بخلاف البدل؛ لأنّ حذف المتبوع يؤدّي إلى مباشرة العامل للتابع ، وإذا باشره فكأنّه تكرّر معه .

والمبدل منه في حكم الطرح معنًى لا لفظًا؛ كما نصّ على ذلك العلماء ، ومنهم المبرّدُ ،والرضيُّ ، وابن عصفور.[١٢٤]

ولابن القيّم – رحمه الله– رأي في هذا ؛ إذ أبطل استدلالهم بأنّ المبدل منه في نية الطرح ، وذكر أنّ مقصودهم مباشرة العامل للبدل ، وعلّل ذلك بأنّ الأول مقصود – أيضًا– وذِكْرُهُ توطئة للبدل ، ولم يُقصد طرحه، واستدلّ بقول الشاعر: [١٢٥]

إنّ السّيُوفَ غُدُوًّها ورَواحَها تركتْ هوازِنَ مثلَ قَرْنِ الأعْضَبِ

فالخبر هنا للسيوف ، وألغى البدل ، وجعله كالمُطّرح ، ولو لم يُلغه لقال : تَرَكَتا .[١٢٦]

- **عطف البيان لا يقع جملة ولا تابعًا لجملة بخلاف البدل**[١٢٧]:

تبدل الجملة من الجملة ، وتبدل الجملة من المفرد، فمن إبدال الجملة من الجملة قوله تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾[١٢٨]، وقوله تعالى : ﴿ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾[١٢٩] ، وقول الشاعر[١٣٠]:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنا و إلاّ فَكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا

ذكر ذلك ابن هشام في المغني [١٣١]، فجملة (اتّبعوا) الثانية بدلًا من الأولى ، و(أمدّكم) الثانية بدلًا من الأولى ، وجملة (لا تُقيمنّ) بدلًا من جملة (ارحلْ)، واشترط في موضع آخر أن تكون الثانية أوفى من الأولى في تأدية المعنى المراد.[١٣٢]

ونقل عن ابن مالك – ولم أجده فيما بين يديّ من مؤلفات ابن مالك – أنّه قال في (قلتُ لهم قوموا أوّلُكم وآخرُكم) : إنّ التقدير : ليقُمْ أوّلُكم وآخرُكم ، وأنّه من بدل الجملة من الجملة، وعدّ ابن هشام هذا من غرائب هذا الباب ؛ لأنّ هذا من إبدال المفرد من المفرد، فـ(أوّلُكم) بدل من الواو في (قوموا) بدل بعض لا بدل كُلّ.[١٣٣]

وهذا الذي ذكره ابن هشام في إبدال الجملة من الجملة في الآيتين ، خرّجه السمين الحلبي[١٣٤]بأنّ قوله: ﴿مَنْ لا يسألُكم أجرًا﴾ بدلٌ من (المرسلين) على إعادة العامل ، وهو الفعل (اتّبعوا) ، وهذا الذي ذكره أشار إليه شيخُه أبو حيّان ، وردّه بقوله: " وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ فِي مَنْ أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْمُرْسَلِينَ، ظَهَرَ فِيهِ الْعَامِلُ ، كَمَا ظَهَرَ إِذَا كَانَ حَرْفَ جَرٍّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ لَجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾[١٣٥]، وَالْجُمْهُورُ: لَا يُعْرِبُونَ مَا صُرِّحَ فِيهِ بِالْعَامِلِ الرَّافِعِ وَالنَّاصِبِ بَدَلًا، بَلْ يَجْعَلُونَ ذَلِكَ

مَخْصُوصًا بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَإِذَا كَانَ الرَّافِعُ وَالنَّاصِبُ، سمَّوا ذَلِكَ بِالتَّتْبِيعِ لَا بِالْبَدَلِ"[١٣٦].

وفسّر السمين كلام شيخه بأنه ربّما أراد بالتتبيع التوكيد اللفظيَّ.[١٣٧]

وأجاز السمين في الآية الثانية أن تكون (بأنعام) بدلًا من (بما تعلمون) على إعادة العامل ، وذكر اعتراض أبي حيان المتقدّم، وأجاز فيها أن تكون تكريرًا للأولى وتفسيرًا لها ، وكأنّه أراد أنّها تفسيريّة لا محلّ لها ،وهو قول العكبريّ .[١٣٨]

وخرّج صاحب التصريح[١٣٩] الآية الثانية – نقلًا عن غيره– على أنّها بدل بعض ، وخرّج البيت على أنّه من بدل الاشتمال؛ لما بين (ارحل) و(لا تقيمنّ عندنا) من المناسبة اللزومية ، وهو لا يرى جواز بدل الجملة من الجملة في بدل الكُلّ، وقد مثّل له بمثل: قعدتُ جلست في دار زيد، والذي يظهر لي – والعلم عند الله تعالى – أنّ ابن هشام أوردهما للتمثيل على بدل الكل ؛ لأنّه لم ينصّ على كونه بعضًا أو اشتمالًا ؛ ولأنّ الآية الأولى لا يصلح فيها ما ذكره في الآية الثانية والبيت ، ولو سلّمنا له ذلك في الآية الثانية والبيت ؛ فتبقى الآية الأولى دالة على جوازه في بدل الكُلّ، على أنّ عبارات العلماء لم تستثنِ بدل الكُلّ ، ولم تذكر له قيدًا يخصّه ، بل ذكروا أنّ الجملة تبدل من مثلها، ومنهم ابن هشام في الأوضح.[١٤٠]

ومما يؤيّد ذلك ما ذكره الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ * يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَياةِ الدُّنْيَا ﴾[١٤١] ؛ إذ يقول: " وقوله يَعْلَمُونَ بدل من قوله لا يَعْلَمُونَ وفي هذا الإبدال من النكتة أنّه أبدله منه، وجعله بحيث يقوم مقامه ويسدّ مسدّه، ليعلمك أنه لا فرق بين عدم العلم الذي هو الجهل، وبين وجود العلم الذي لا يتجاوز الدنيا"[١٤٢]

ومنه ما ذكره العكبريّ عند قوله – عزّ وجلّ– : ﴿ و يَا قَوْمِي مَالِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّار* تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللهِ...﴾[١٤٣] ؛ إذ أجاز في (تدعونني) الثانية أن تكون بدلًا ، أو تبيينًا لـ(تدعونني) الأولى، و وافقه صاحب الفتوحات الإلهية.[١٤٤]

وقد أجاز صاحب الفتوحات الإلهية في قوله (سَيَحْلِفُونَ) من قوله تعالى: ﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ ﴾[١٤٥] أن تكون بدلًا أو بيانًا من قوله (يَعتذرون) في الآية السابقة عليها .[١٤٦]

وفيما ذكراه نصٌّ على إبدال الجملة من مثلها بدل كُلّ من كُلّ، وفيه – أيضًا– جواز مجيء عطف البيان جملة ، وهو مخالف لما عليه جمهور العلماء من أنّ عطف البيان لا يكون جملة ، ولا تابعًا لها، وعلى كُلّ حالٍ فإبدال الجملة من الجملة ليس بالكثير ، ولا سيّما بدل الكُلّ ، بل منعه بعضهم ، كما تقدّم عن صاحب التصريح ، وقد أورد منه الشيخ عضيمة مُثُلًا غير قليلة شملت بدل البعض والاشتمال والكُلّ[١٤٧].

أمّا إبدال الجملة من المفرد فمنه قولُه تعالى : ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إلاّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَ ذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾[١٤٨] فإنّ وما عملت فيه بدل من (ما) وصلتها ، على تقدير: ما يُقال لك إلاّ إنّ ربّك لذو مغفرة و ذو عقاب أليم، وجاز إسناد (يُقال) إلى إنّ ومعموليها– هذا على أنّ البدل محكوم له بحكم المبدل منه ، وهو (ما) _ ؛ كما جاز إسناد (قِيل) إليهما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ ﴾[١٤٩] قاله ابن مالك [١٥٠]، وأجاز ذلك ابن هشام على أن يكون المعنى ما يقول لك الله إلاّ ما قد قال، أمّا إذا كان المعنى ما يقول لك كُفّار قومك من الأذى إلاّ

مثل ما قال الكفار السابقون لأنبيائهم فالجملة استئناف وهو الوجه [١٥١] و منه قوله – عزّ وجلّ – : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذا إلاّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[١٥٢] فجملة الاستفهام بدلٌ من النّجوى ،قاله الزّمخشريّ ونقل ذلك عنه ابن مالك ، وابن هشام ، وأقرّاه عليه ، [١٥٣] ومنه قول الشاعر[١٥٤]:

إلَى الله أَشْكُو بِالمَدِينةِ حاجَةً وبِالشّامِ أُخرى كيفَ تَلْتَقِيَانِ

فجملة الاستفهام بدل من (حاجة وأُخرى)، ذكر ذلك ابن جنّي ، وجعل تقديره : إلى الله أشكو هاتين الحالتين تَعَذُّرَ التقائهما، واختاره على كون جملة الاستفهام استئنافًا، وعدّ الاستئناف من هُجنة الإعراب.[١٥٥]

وجعل منه ابن مالك[١٥٦] قول أبي زبيد الأسديّ[١٥٧]:

لَمّا دَنا مِنّي سَمِعْتُ كَلامَهُ مَنْ أَنْتَ لا لاقَيْتَ أَمْرَ سُرُورِ

وقد ذكر الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة في كتابه القيّم : دراسات لأسلوب القرآن الكريم جملة من الشواهد القرآنية لهذه المسألة.[١٥٨]

عطف البيان لا يقع فعلًا ولا تابعًا لفعل بخلاف البدل[١٥٩]:

عطف البيان لا يكون فعلًا ولا تابعًا له، أمّا البدل فيكون فعلًا تابعًا لفعل ، ويشترط ابن مالك فيه أن يكون موافقًا له في المعنى ، مع زيادة بيان ، وكذا قال الرضيّ ، وزاد عليه أنّ الفعل الثاني إذا كان بمعنى الأول دون زيادة فهو توكيد لا بدل[١٦٠]، والذي يظهر من كلام السيرافيّ أنّه لا يشترط ذلك؛ إذ يقول: " و إنّما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه وتأويله"[١٦١] .

ومن شواهده قوله تعالى:﴿ وَ مَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[١٦٢]، فـ (يُضاعفْ) بدل من (يَلْقَ) ، قال سيبويه :" وسألتُه – يعني الخليل – عن قوله – جلّ وعزّ – :﴿ وَ مَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ فقال: هو كالأوّل ؛ لأنّ مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الآثامِ"[١٦٣]، فقوله : هو كالأوّل يعني أنّه بدل منه؛ لأنّه كان يسأله عن بدل الفعل من الفعل ، وظاهر عبارة سيبويه عدم اشتراط زيادة البيان ، كما هي عبارة السيرافي ؛ بدليل قوله: لأنّ مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الآثامِ، ، وقد نقل ناظر الجيش أنّ أبا حيّان ردّ اشتراط ابن مالك زيادة البيان في الفعل الثاني وهو البدل ، وذكر أنّ ذلك غير لازم ، بل قد يكون بالمرادف ، كما هو ظاهر في شواهده [١٦٤].

وقد جاء عن المبرد في الكامل قوله وهو يتحدّث عن الآية:"...فجزم(يُضاعف) ؛ لأنّه بدل من قوله : (يَلْقَ أثامًا) ؛ إذ كان إيّاه في المعنى"[١٦٥]،ويظهر من كلامهم أنّ البدل هنا بدل كُلّ من كُلّ ، وممن نصّ عليه صاحب الخزانة[١٦٦]، وذكر أنّه ظاهر كلام سيبويه.

وذكر السيوطيّ أنّ بعض العلماء جعل الآية من بدل الاشتمال[١٦٧]؛ وذكر– أيضًا– أنّ الفعل يُبدل من الفعل بدل كُلّ بلا خلاف ، ولا يبدل بدل بعض بلا خلاف ؛ لأنّ الفعل لا يتبعّض ، واختُلف في مجيئه بدل اشتمال ، فمنعه بعضهم ؛ لأنّ الفعل لا يشتمل على الفعل، وبعضهم أجازه ، وحمل عليه الآية.[١٦٨]

وذهب الشاطبيُّ – ولم أجدْ له موافقًا – إلى أنّ بدل الفعل من مثله يكون في كلّ أنواع البدل[١٦٩] ، والذي يظهر لي أنّه خاصٌ ببدل الكلّ ؛ لما ذكره السيوطيّ من أنّ الفعل لا يتبعّض ، ولا يشتمل على الفعل، وهو الظاهر من كلام سيبويه والمبرّد

والسيرافيّ ، إلاّ بدل الغلط فقد جوّزه سيبويه[١٧٠]، ونقل السيوطي عن صاحب البسيط أنّ ذلك قول جماعة من العلماء، وأنّ القياس يقتضيه[١٧١].

وجاء في المقاصد الشافية ما يدُلّ على مجيء عطف البيان في الفعل ، فذكر الشاطبي أنّه رأى نقلًا يُجيز أن يكون عطف البيان فعلًا ، وأجاز في (يُضاعف) البدلية والبيان ؛ واعتلّ صاحب هذا القول بأنّ مجيئه في البدل يُسَوّغ مجيئه في عطف البيان ؛ للمشابهة بينهما ،وقد ردّ الشاطبيّ هذا بمخالفته لجمهور العلماء[١٧٢].

- **عطف البيان لا يقع ضميرًا ولا تابعًا لضمير بخلاف البدل[١٧٣]:**

عطف البيان لا يكون إلاّ اسمًا ظاهرًا، وكذا متبوعه ؛ لأنّ عطف البيان في الجوامد كالنّعت في المشتقّ، فكما أنّ الضمير لا يُنعت ولا يُنعت به في باب النعت ، فكذلك هنا الضمير لا يُعطف عطف بيان ولا يُعطف عليه غيرُه بيانًا له ، وذلك أنّ النعت والبيان يُوضّحان متبوعهما المعرفة ،ويُخصّصان متبوعهما النكرة ، والضمير لا يُخَصَّص ولا يُبيَّن فلا يكون نعتًا ولا عطفَ بيان.[١٧٤]

أمّا البدل فيكون ضميرًا تابعًا لضمير، نحو:(رأيته إيّاهُ)، ويكون ضميرًا تابعًا لظاهر ، نحو: (رَأَيْتُ زيدًا إيّاهُ) ذكر ذلك ابن هشام في المغني عن النحاة ، ثُمّ قال: " وخالفهم ابن مالك فقال: إنّ الثاني لم يُسمع ، وإنّ الصواب في الأول قول الكوفيين إنّه توكيد ، كما في :قُمتَ أنت ".[١٧٥]

وقد وافق ابنُ هشام الكوفيين و ابن مالك في أوضح المسالك ، فمنع إبدال المضمر من المضمر ، وإبدال المضمر من الظاهر ، وعدّ نحو:(رأيتُ زيدًا إيّاه)موضوعًا غير مسموع عن العرب، وأجاز إبدال الظاهر من الضمير إن كان الضمير

لغائب ، وجعل منه قوله تعالى:﴿ وأَسَرُّوا النَّجْوَى الّذينَ ظَلَمُوا﴾[١٧٦]في أحد الأوجه، ويقصد به أنّ (الذين) بدل من الفاعل في (أسرّوا) وهو واو الجماعة، وكذا إن كان لحاضر في بدل الكُلّ ، نحو قوله تعالى: ﴿ تكون لنا عيدًا لأوّلنا وآخرنا﴾ بشرط أن يُفيد الإحاطة.[١٧٧]

ويتّضح بعد هذا أنّ البدل يكون تابعًا للضمير باتّفاق ، وهذا يكون في أنواع البدل الثلاثة ، ولم أذكر إلاّ بدل الكُل الذي هو موضع المقارنة هنا ، أمّا إبدال الضمير من الضمير ومن الظاهر فقد وقع الخلاف فيهما ، فأجاز ذلك البصريون ، ومنعه الكوفيون ، ووافقهم ابن مالك وابن هشام في أوضحه، فعلى مذهب الكوفيين ومَنْ وافقهم لا يكون البدل ضميرًا ، وهو بهذا يوافق عطف البيان ويخالفه في مجيئه تابعًا للضمير، وعلى مذهب البصريين يخالف البدل عطف البيان فيجيء ضميرًا تابعًا لضمير.

هذا ما ظهر لي من أوجه الافتراق بينهما ، وقد جمعتُ بين ما تشابه منها، وتركتُ بعضًا ممّا لم يظهر لي وجه الافتراق فيه.

الخاتمة

الحمد لله وكفى ، وصلاة وسلام على عبده المصطفى، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فقد ظهر لي خلال هذا البحث نتائج أُجملها فيما يأتي:

- قوّة الاتصال بين عطف البيان وبدل الكُلّ ، وكثرة تعاقبهما على الموضع الواحد، ومع هذا فقد وجد العلماء بينهما فروقًا غير قليلة.
- ظهر لي أنّ البدل يكون موضّحًا لمتبوعه ، كما هو عطف البيان ، وِفاقًا لابن جنّي ومن وافقه.
- أنّ ما ذكره العلماء من أوجه الاتفاق والافتراق بين عطف البيان والبدل تشمل كُلّ أقسام البدل ، وليست فيما بينه وبين بدل الكُلّ، ولذلك بلغت أوجه الافتراق أحد عشر موضعًا .
- قلة العناية بأوجه الاتفاق ؛ إذ لم تزد هذه الأوجه عن أربعة، وفيها ما لا يتّصل ببدل الكُلّ ، بل هو في غيره من أنواع البدل.
- لم تظهر لي صحّة بعض ما ذُكر من أوجه الافتراق ، وظهر لي أنّ بعضها يندرج تحت فرق واحد ، فأسقطت ما ظهر لي ضعفُه أو عدمُ صِحّته، وتحدّثت عن ما تشابه منها في موضع واحد.
- تبيّن لي صحة مجيء عطف البيان في النكرات ، وعدم قوة المذهب الذي يقصره على المعارف ، ؛ لأنّ النكرة أحوجُ إلى البيان من المعرفة ، كما هو مذهب ابن مالك ومن وافقه؛ ولذلك ذكرته في أوجه الاتفاق .
- كما تبين لي صحة مذهب ابن مالك في جواز مجيء عطف البيان أخصّ من متبوعه ، وأعمّ منه ، ومساويًا له ، كما في النعت، ولذلك أدرجت هذا ضمن أوجه الاتفاق.

- ظهر لي صحة القول بأنّ عطف البيان يجيء بلفظ متبوعه على جهة التأكيد ، كما هو بدل الكُلّ ، خلافًا لمن منع ذلك ، بل كلّ ما جاز فيه البيان والبدل من هذا يترجح فيه البيان.
- وقف العلماء على كثير من أوجه الاتفاق والافتراق ، بين بعض الأبواب النحوية ، ولا سيما أوجه الافتراق، ممّا يصلح مادة علمية للبحوث المتوسطة والصغيرة.

الحواشي

(١) ينظر شرح التسهيل ٣٢٦/٣ ، والمقاصد الشافية ٤٦/٥ فما بعدها .

(٢) الأصول ٤٥/٢.

(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ١٨٣ ، وشرح الجمل ٢٩٤/١ .

(٤) اللمع /١٤٤ .

(٥) الغرة في شرح اللمع ٨٢٢/٢ .

(٦) توجيه اللمع /٢٧٥.

(٧) ينظر : شرح المفصل ٣/٢ ، والأشباه والنظائر ٤٧٦/٢ .

(٨) المقاصد الشافية ٥/ ٤١ .

(٩) حاشية الخضري ٦١٧/٢ .

(١٠) عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك " ٣ /٣٤٦ حاشية (٣) .

(١١) ينظر المقاصد الشافية ٤٠/٥ .

(١٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٥/١ وشرح التسهيل ٢٨٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢ ، وشرح ابن الناظم /٤٩٠ ، وهمع الهوامع ١٦٦/٥ .

(١٣) ينظر : شرح ابن الناظم /٥١٥ ، والمقاصد الشافية ٤٥/٥ .

(١٤) ذكر ذلك أبو حيان في الارتشاف /١٩٤٤ قال : " وما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً ، ولا ينعكس ؛ إذ البدل ليس مشروطًا فيه التعريف والتنكير ، ولا المطابقة في إفرادٍ وتثنية وجمع " وظاهر عبارته أن المطابقة في التذكير والتأنيث لازمة ، ويمكن حمل كلامه على ما أريد به تفصيل أو نحو ذلك مما يذكر بعدُ في المسألة .

(١٥) شرح التسهيل ٣٣٣/٣ .

(١٦) ديوانه/ ٩٩، والكتاب ١/ ٤٣٣، وكتاب الجيم ٢/ ٢٠٥، والمذكر والمؤنّث للأنباري / ٣١٧.

(١٧) ينظر شرح التسهيل ٣٣٣/٣ .

(١٨) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٣١/٢ .

(١٩) ارتشاف الضرب/ ١٩٦٤ .

(٢٠) سورة النبأ /٣٢ .

(٢١) شرح الأشموني – مع حاشية الصبان – ١١٣٦/٣ .

(٢٢) ينظر : حاشية الصبان على الأشموني ١١٣٦/٣ .

(٢٣) المصدر السابق نفسه .

(٢٤) حاشية يس على شرح التصريح ١٣٢/٢ ، والآية المذكورة قبل النّصّ جزء من الآية (٩٧) من سورة آل عمران.

(٢٥) ينظر : النحو الوافي ٦٧٥/٣ .

(٢٦) شرح الجمل ٢٨٥/١ .

(٢٧) ينظر : ص/ ٦ من هذا البحث .

(٢٨) ينظر : ص / ١٦ من هذا البحث .

(٢٩) الرجز منسوب لرؤبة في شرح المفصل ١/ ٦٤٢، وهو وهم نبّه عليه صاحب المعجم المفصل ؛ لبعد ما بين عمر رضي الله عنه ورؤبة ؛ إذ رؤبة متوفًّى سنة ١٤٥هـ،وهو كما قال، وذكر أنّه لعبدالله بن كيسبة، أو لأعرابي في خزانة الأدب ٥/ ١٤٥، ١٥٦.

(٣٠) ينظر : ارتشاف الضرب /١٩٤٣ .

(٣١) تنظر نسبة القول إلى الكوفيين في شرح التسهيل ٣٢٦/٣ ، وارتشاف الضرب /١٩٤٣ ، وشرح التصريح ١٣١/٢ ، وهمع الهوامع ١٩١/٥ ، وانظر نسبة القول إلى الفارسي وابن جني فيهنّ أيضًا ، وانظر المفصل للزمخشري /١٢١ فما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١ ، وشرح ابن الناظم /٥١٥ .

(٣٢) شرح التسهيل ٣٢٦/٣ .

(٣٣) شرح ابن الناظم /٥١٥ .

(٣٤) ينظر : المقاصد الشافية ٤٦/٥-٤٨ .

(٣٥) سورة النور /٣٥ .

(٣٦) سورة إبراهيم /١٦ .

(٣٧) سورة المائدة /٩٥ .

(٣٨) سورة البقرة /١٨٤ .

(٣٩) ديوانه / ٣٢، والخصائص ٣/ ٢٩١، ولسان العرب (شنب) .

(٤٠)شرح التصريح ١٣١/٢ .

(٤١) ينظر : شرح التسهيل ٣٢٧/٣ .

(٤٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف /٧٠٧ .

(٤٣) ينظر : المصدر السابق ، و التذييل والتكميل ١١٢/٢ .

(٤٤) ينظر : التذييل والتكميل ١١٢/٢ فما بعدها .

(٤٥) ينظر الإنصاف /٧٠٨ ، والتذييل ١١٣/٢ .

(٤٦) ينظر شرح التسهيل ١/ ١١٦.

(٤٧) ينظر التذييل والتكميل ١١٣/٢ فما بعدها .

(٤٨) ص / ١٦ .

(٤٩) ينظر : شرح الجمل ٢٩٤/١ .

(٥٠) شرح التسهيل ٣٢٦/٣ .

(٥١) ينظر : المصدر السابق نفسه ، وينظر قول سيبويه في الكتاب ١٩٠/٢ .

(٥٢) ينظر : شرح ابن الناظم /٥١٦ فما بعدها .

(٥٣) ينظر : ارتشاف الضرب /١٩٤٤ .

(٥٤) ينظر : التذييل والتكميل ٣٣١/١٢ .

(٥٥) المصدر السابق نفسه .

(٥٦) ينظر : شرح الجمل ٢٩٧/١ فما بعدها .

(٥٧) ينظر : شرح التسهيل ٣٢٦/٣ .

(٥٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٦٨/١ .

(٥٩) ينظر : حواشي المفصل للشلوبين /٣٩١ فما بعدها .

(٦٠) ينظر : إصلاح الخلل /٧١ .

(٦١) ينظر : نتائج الفكر /٢١٤ .

(٦٢) ينظر :شرح المفصل ٣/٢ ، وقد سقط منه الوجه الثالث من أوجه الاتفاق بين البدل وعطف البيان ، وينظر : الاشباه والنظائر ٤٧٦/٢، والسيوطي ينقل عن ابن يعيش في أوجه الاتفاق وعبارته عبارته ،وقد نصّ على ذلك

(٦٣) سورة الجاثية /٢٨ .

(٦٤) هي قراءة يعقوب من العشرة ، كما في التذكرة ٢ / ٦٧٧، وذكرها ابن جني في المحتسب ٢/ ٢٦٢، بناء على الخلاف في المتواتر من القراءات.

(٦٥) المحتسب ٢٦٢/٢ .

(٦٦) ينظر : شرح التسهيل ٣٣٢/٣ .

(٦٧) هو ودّاك بن ثُميل المازني ، وقيل (نُميل) بالنون كما في شرح الحماسة للمرزوقي /١٢٧ ، والأبيات له في شرح الحماسة في الموضع السابق ، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني /٨٥٤ : ودّاك بن ثُميل ، وقيل ابن سنان بن ثُميل ، والأبيات دون نسبة في المحتسب ١٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٤/٣ ،ومغني اللبيب ٣٨٩/٥ ، وفيه إبدال (تلاقوا غدًا) من الجملة قبلها ، وإبدال (تلاقوهم فتعرفوا) من الجملة الثانية ؛ لما فيهما من بيان واضح في متممات الجملتين .

(٦٨) ينظر : ارتشاف الضرب /١٩٦٤ ، والمساعد ٤٣٢/٢ .

(٦٩) ينظر : تعليل ذلك في : مغني اللبيب ٣٨٩/٥ ، و حاشية الصبان على الأشموني /١٠٧٨ ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢٩٤/٣ .

(٧٠) ملحقات ديوانه /١٧٤ ، والكتاب ١٨٥/٢ ، والنكت للأعلم الشنتمري /٥٣٩ ، وهو في المقتضب ٢١٠/٤ بلا نسبة .

(٧١) الكتاب ١٨٦/٢ .

(٧٢) المقتضب ٢٠٩/٤ ، ٢١٠ .

(٧٣) ينظر : للاستزادة في توجيه هذا الشاهد : المقتضب ٢١٠/٤ حاشية (١) ، والنكت /٥٣٩ ، وشواهد المغني /٨١٢ ، والدرر اللوامع /٥٩٦ .

(٧٤) شرح المفصل ٣/٢ .

(٧٥) ينظر : الأشباه والنظائر ٤٧٦/٢ .

(٧٦) ينظر : شرح الكافية الشافية /١١٩٤ .

(٧٧) ينظر : شرح ابن الناظم /٥١٦ .

(٧٨) هو عبدالله بن رواحه – رضي الله عنه– في ديوانه / ٩٩، والكتاب ٢/ ٢٠٦، وبعده * تطاولَ الليلُ عليكَ فانزِلِ*.

(٧٩) هو جرير في ديوانه / ٢١٢، والكتاب ١/ ٣٥، والأغاني ٢١/ ٢٢٧. والبيت بتمامه:

يا تيمُ تيمَ عَديّ لا أبا لكمُ لا يُلقينّكم في سَوءةٍ عُمَرُ

(٨٠) ينظر : مغني اللبيب ٣٨٨/٥-٣٩٣ .

(٨١) ينظر على سبيل المثال : شرح المفصل لابن يعيش ٦٤١/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٥/٣ ، وشرح ابن الناظم /٥١٤ ، وارتشاف الضرب /١٩٤٣ ، والمقاصد الشافية ٤٠/٥ .

(٨٢) شرح المفصل ٣/٢ .

(٨٣) ينظر : الاشباه والنظائر ٤٧٦/٢ .

(٨٤)ينظر: شرح المفصل ٤/٢ ، و شرح التصريح ٢/ ١٣٣، ١٣٤، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٧٧.

(٨٥) ينظر : مغني اللبيب ٥/ ٣٧٩- ٣٩٦.

(٨٦) ينظر : حاشية الصبان / ١٠٧٧.

(٨٧) شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٣٩٧.

(٨٨) الكتاب ٢/ ١٨٤، ١٨٥.

(٨٩) الكتاب ٢ / ١٨٦.

(٩٠) الكتاب ٢ / ١٩٠.

(٩١) الكتاب ٢ / ١٩٣.

(٩٢)النحو الوافي ٥٤٦/٣ .

(٩٣) المصدر السابق نفسه .

(٩٤) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٤، ومغني اللبيب ٥/ ٣٨٣، وشرح التصريح ٢/ ١٣٣، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٧٧.

(٩٥) ص / ٧

(٩٦)سورة إبراهيم / ١، ٢.

(٩٧)سورة النبأ / ٣١، ٣٢.

(٩٨)سورة الشورى / ٥٢، ٥٣.

(٩٩)سورة العلق / ١٥، ١٦.

(١٠٠) ينظر: شرح التسهيل٣/ ٣٣١.

(١٠١) هو حميد بن ثور في ديوانه / ٨، وإصلاح المنطق /٣٩٤، و لسان العرب (عصر) ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ/ ٥٨١.

(١٠٢) هو شمير بن الحارث في نوادر أبي زيد / ١٢٤، وخزانة الأدب ٥/ ١٧٩، ورواية النوادر (خيرٌ منك) بالرفع، فلا شاهد فيه.

(١٠٣) ينظر: شرح الجمل ١/ ٢٨٦، فما بعدها.

(١٠٤) البيت بلا نسبة في لسان العرب (جلل) ، وخزانة الأدب ٥/ ١٨٣،والرواية فيهما *إنّا وجدنا بني جَلاّن كُلّهم *

(١٠٥) ينظر: الكشاف ١/ ٣٨٧.

(١٠٦) سورة آل عمران / ٩٧.

(١٠٧) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.

(١٠٨) ينظر مغني اللبيب ٥/ ٣٨٤.

(١٠٩) ينظر مغني اللبيب٦/ ١٩٦.

(١١٠) الكشاف١/ ٣٨٧.

(١١١) ينظر: حاشية يس على شرح التصريح ٢/ ١٣١.

(١١٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٤٠٢.

(١١٣) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٤، و مغني اللبيب ٥/ ٣٩٥، وشرح التصريح ٢/ ١٣٤.

(١١٤) شرح المفصل٢/ ٤.

(١١٥) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ٤٠.

(١١٦) ينظر: مغني اللبيب ٥/ ٣٩٦.

(١١٧) شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٤٠١.

(١١٨) ينظر: الكتاب ١/ ١٥٠.

(١١٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد/ ٣٣٩٣.

(١٢٠) المصدر السابق / ٣٣٩٣، ٣٣٩٤.

(١٢١) ينظر: مغني اللبيب ٥/ ٣٩٤، وشرح الأشموني –حاشية الصبان–/ ١٠٧٨،وشرح التصريح ٢/ ١٣٤.

(١٢٢) مغني اللبيب ٥/ ٣٩٤.

(١٢٣) ينظر: شرح التصريح ٢/ ١٣٤.

(١٢٤) ينظر: المقتضب ٤ / ٣٩٩، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٤١٠ ، والمقرب ١/ ٢٤٢.

(١٢٥) هو الأخطل في ديوانه/ ٣٢٩، وخزانة الأدب ٥/ ١٩٩، ولسان العرب (عضب)، وبلا نسبة في تمهيد القواعد / ٣٤١١.

(١٢٦) ينظر: بدائع الفوائد ٤/ ١٩٧.

(١٢٧) ينظر: مغني اللبيب٥ / ٣٨٥، ٣٨٦، وشرح التصريح ٢ / ١٣٤.

(١٢٨) سورة يس / ٢٠، ٢١.

(١٢٩) سورة الشعراء / ١٣٢، ١٣٣.

(١٣٠) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٩، وخزانة الأدب ٥/ ٢٠٧.

(١٣١) ينظر: مغني اللبيب ٥/ ٣٨٥، ٣٨٦.

(١٣٢) ينظر: مغني اللبيب ٥/ ٢٣٤.

(١٣٣) ينظر: مغني اللبيب ٥/ ٢٣٧.

(١٣٤) ينظر: الدر المصون ٥/ ٤٧٩.

(١٣٥) سورة الزخرف / ٣٣.

(١٣٦) البحر المحيط ٧/ ٣١٥.

(١٣٧) ينظر: الدر المصون٥ / ٤٧٩.

(١٣٨) ينظر: التبيان ٢/٩٩٩ ، والدر المصون٥/ ٢٨٢.

(١٣٩) ينظر: شرح التصريح ٢/ ١٦٢.

(١٤٠) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٤٠٧.

(١٤١) سورة الروم / ٦، ٧.

(١٤٢) الكشاف ٣/ ٤٩٨.

(١٤٣) سورة غافر/ ٤١، ٤٢.

(١٤٤) ينظر: التبيان ٢/ ١١٢٠، والفتوحات الإلهية ٤ /١٧.

(١٤٥) سورة التوبة / ٩٥.

(١٤٦) ينظر: الفتوحات الإلهية ٢/ ٣١٠، والآية ذات الرقم / ٩٤: ﴿يعتذرون إليكم إذا رجعتم إليهم...﴾.

(١٤٧) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١١/ ١١٨، فما بعدها .

(١٤٨) سورة فصلت / ٤٣.

(١٤٩) سورة الجاثية / ٣٢.

(١٥٠) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٠.

(١٥١) ينظر: مغني اللبيب ٥/ ٢٣٢.

(١٥٢) سورة الأنبياء / ٣.

(١٥٣) ينظر: الكشاف ٣/ ١٠٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٠، ومغني اللبيب ٥/ ٢٣٢.

(١٥٤) البيت للفرزدق في شرح التصريح٢ /١٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٧، وخزانة الأدب ٥/ ٢٠٨.

(١٥٥) ينظر: المحتسب ٢/ ١٦٥.

(١٥٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٠.

(١٥٧) لم أجد البيت في المصادر التي وقفت عليها إلا عند ابن مالك ، ونسبه في تمهيد القواعد / ٣٤١٢ إلى ابن الزبير الأسدي.

(١٥٨) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١١/ ١٢٣– ١٢٦.

(١٥٩) ينظر: مغني اللبيب ٥/ ٣٨٧، وشرح التصريح ٢/ ١٣٤.

(١٦٠) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٠، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٤١١.

(١٦١) شرح كتاب سيبويه ١٠ / ١١١.

(١٦٢) سورة الفرقان/ ٦٨، ٦٩.

(١٦٣) الكتاب ٣/ ٨٧.

(١٦٤) ينظر: تمهيد القواعد ٧ / ٣٤٢٢.

(١٦٥) الكامل ١/ ٥٦٢.

(١٦٦) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ٢٠٣.

(١٦٧) ينظر: همع الهوامع ٥/ ٢٢٠، ٢٢١.

(١٦٨) المصدر السابق نفسه.

(١٦٩) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ٢٢٩- ٢٣٢.

(١٧٠) ينظر: الكتاب٣/ ٨٧.

(١٧١) ينظر: همع الهوامع ٥/ ٢٢١.

(١٧٢) ينظر: المقاصد الشافية ٥ / ١٨٦.

(١٧٣) ينظر: مغني اللبيب٥ / ٣٧٩، وشرح التصريح ٢/ ١٣٤.

(١٧٤) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني ٣/ ٢٩٢.

(١٧٥) ينظر: مغني اللبيب ٥/ ٣٨٣.

(١٧٦) سورة الأنبياء /٣.

(١٧٧) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٤٠٤-٤٠٧.

(*) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٣، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٧٦.

فهرس المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د. رجب عثمان محمد، و د. رمضان عبد التواب، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، ابن السيد البطليوسي، تحقيق د حمزة النشرتي ، ط ١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م ، دار المريخ ، الرياض.
- إصلاح المنطق ، يعقوب بن إسحاق ابن السكيت ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، ط١، ١٩٨٧م، دار المعارف، مصر.
- الأصول في النحو ،ابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني ، تحقيق د إحسان عباس وآخرَينِ ، دار صادر، بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ،ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٥ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- البحر المحيط ، أبوحيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م ،دار الكتب العلمية ، بيروت.
- بدائع الفوائد، ابن القيم ،مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- التبصرة و التذكرة ، الصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين ، ط١ ، من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) ، القاهرة.
- التذكرة في القراءات ، أبو الحسن طاهر بن عبدالمنعم بن غلبون ، تحقيق د عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، ط ٢، ١٤١١هـ- ١٩٩١م ،الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ،-الجزء الثاني- تحقيق د. حسن هنداوي ،ط١ ،١٤١٩هـ-١٩٩٨م ، دار القلم، دمشق.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ،-الجزء الثاني عشر - تحقيق د. حسن هنداوي ،ط١ ،١٤٣٥هـ-٢٠١٤م ، دار كنوز اشبيلية، الرياض .

- توجيه اللمع ، ابن الخباز ، تحقيق د فايز زكي محمد دياب ، ط ١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م ، دار السلام ، القاهرة .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، محمد الخضري ، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية ، ط ١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ١٤٢٩- ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩، دار الفكر ، بيروت.
- حواشي المفصل ، أبو علي الشلوبين ، تحقيق حماد محمد الثمالي ، رسالة ماجستير ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط ٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨١م، مكتبة الخانجي ، مصر.
- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبدالخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة.
- الدرر اللوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، اعتنى به الشيخ أحمد عزو عناية و علي بن الحاج محمد مصطفى ، ط ١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ، أبو العباس بن يوسف ابن محمد المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق علي محمد معوض وآخرين ، ط ١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ديوان الأخطل ، شرح راجي الأسمر، ط ١، ١٩٩٢م، دار الكتاب العربي ،بيروت.
- ديوان جرير بن عطية ، تحقيق نعمان أمين طه ، ط ٣، دار المعارف ، مصر.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، صنعة عبدالعزيز الميمني ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية ثعلب ، تحقيق عبدالقدوس أبي صالح ، ط ١، ١٩٨٢م، مؤسسة الإيمان ، بيروت.
- ديوان رؤبة بن العجاج ، تحقيق وليم بن الورد، ط ٢، ١٩٨٠م، دار الآفاق الجديدة ، بيروت.

- ديوان عبدالله بن رواحة الأنصاري الخزرجي ، دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة، ط ١، ١٩٧٢م، مكتبة التراث ، القاهرة.
- ديوان كثير عزّة ، تحقيق إحسان عباس ، ط ١، ١٩٧١م، دار الثقافة ، بيروت.
- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم ، تحقيق د عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت.
- شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق د .عبدالرحمن السيد ، و د محمد بدوي المختون ، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، هجر للطباعة و النشر .
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بـ ناظر الجيش، تحقيق د علي محمد فاخر و آخرين، ط ٢، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م، دار السلام ، مصر.
- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ،ومعه حاشية يس على التصريح، دار الفكر.
- شرح جمل الزجاجي ،ابن عصفور، تحقيق د صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية.
- شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي ، نشره أحمد أمين و عبدالسلام هارون ، ط ١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م ، دار الجيل ، بيروت.
- شرح شواهد المغني ، السيوطي ، لجنة التراث العربي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك، تحقيق رشيد عبدالرحمن العبيدي ، ط ١، ١٩٧٧م، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف ، العراق.
- شرح كافية ابن الحاجب ، رضيّ الدين الأستراباذي ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د إميل بديع يعقوب ، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ، من مطبوعات جامعة أم القرى مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة – مكة المكرمة .
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي – الجزء العاشر- ، تحقيق د صلاح روّى ، و د مها مظلوم خضر، ط ٣، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة.
- شرح المفصل ، ابن يعيش ، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، وضع فهارسه إسماعيل عبدالجواد عبدالغني، المكتبة التوفيقية ، القاهرة.
- الغرة في شرح اللمع – من أول باب إنّ وأخواتها إلى آخر باب العطف ، ابن الدهان ، تحقيق د فريد عبدالعزيز الزامل السويلم ، ط ١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م ، دار التدمرية ، الرياض.

- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الكامل، المبرد، –الجزء الأول– تحقيق د زكي مبارك ، ط ١، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م ، دار الآثار للنشر والتوزيع، القاهرة.
- كتاب الجيم ، أبو عمرو الشيباني ، تحقيق إبراهيم الأبياري وآخرين، ط ١، ١٩٧٤– ١٩٧٥م ، منشورات مجمع اللغة العربية ، القاهرة.
- كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط١ ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م ، دار الجيل ، بيروت.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، الزمخشري، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، ط ٣، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م، دار الريان للتراث ، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت.
- اللمع في العربية، ابن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، ط ٢، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م ،عالم الكتب ، بيروت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف، ود عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٦هـ القاهرة.
- المذكر والمؤنث ، محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق طارق عبد العون الجنابي ، ط١، ١٩٧٨م، مطبعة العاني ، بغداد.
- المساعد على تسهيل الفوائد ،ابن عقيل ،تحقيق د. محمد كامل بركات، ١٤٠٥هـ ، من مطبوعات جامعة أم القرى، مركز البحوث و إحياء التراث الإسلامي ،كلية الشريعة،.
- معاني القرآن وإعرابه ،الزجاج ، تحقيق د عبد الجليل شلبي، ط١، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م،عالم الكتب، بيروت.
- المعجم المفصل في شواهد العربية ، إميل بديع يعقوب ، ط ١، ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح د عبد اللطيف محمد الخطيب ، ط ١، ١٤٢٠– ٢٠٠٠م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – التراث العربي– ، الكويت .
- المفصل في علم اللغة ، الزمخشري ، قدم له وراجعه وعلق عليه د محمد عزالدين السعيدي ، ط١ ، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م ، دار إحياء العلوم ، بيروت.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي، –الجزء الخامس– تحقيق د عبدالمجيد قطامش ،ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- المقتضب ، المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي ،تحقيق د محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.
- النحو الوافي ، عباس حسن ، ط٤ ، دار المعارف ، مصر.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، ط١، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م .
- النوادر في اللغة ، أبو زيد الأنصاري ، ط ٢، ١٣٨٧هـ– ١٩٦٧م ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م مؤسسة الرسالة.